أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

النجيفي يقرّ بوجود خلافات سياسيّة تحول دون إقرار قانون النفط والغاز

وزارة النفط تسعى لتطوير منشآتها وكوادرها بالتعاون مع الأمم المتحدة

□ بغداد/ قيس عيدان – متابعة المدى الاقتصادي

بئر نفطية (أرشيف)

أقر رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بوجود خلافات سياسية تحول دون إقرار قانون النفط والغاز بمسودته الحالية التي أحيلت من قبل مجلس الوزراء مؤخراً .

وقال النجيفي في مؤتمر صحفي عقده في بغداد أمس حضرته (المدى) : إن قانون النفط والغاز بحاجة إلى توافق سياسي من أجل تشريعه وإقراره.

وأوضح النجيفي أن مسودة القانون وصلت إلى مجلس النواب للتصويت عليها ولكن الخلافات السياسية تحول دون إدراجها على لائحة جدول الأعمال .

في غضون ذلك وقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (يو.أن.دي.بي) مذكرة تفاهم مع وزارة النفط في مسعى يهدف لتأهيلها وخلق مزيد من فرص العمل في القطاع الذي يشهد نموا متزايدا.

والمذكرة ستستمر لمدة عامين وتشمل تنمية المهارات وإدارة الموارد البشرية في قطاع النفط والغاز ودعم قدرته على خلق فرص عمل للقوى العاملة العراقية المتنامية.

ويمتلك العراق احتياطات نفطية تقدر بنحو ١٤٣ مليار برميل نفط مع إمكانية إضافية تقدر بنحو ٢٠٠ مليار برميل.

ويقول البرنامج الإنمائي في الأمم المتحدة إن ١٪ يعمل في قطاع النفط من إجمالي القوى العاملة فقط. ويمتلك العراق احتياطات ضخمة من الغاز لا يتم استغلالها على النحو الأمثل ومن المقرر البدء بالاستفادة منها لزيادة الإنتاج المحلي من الكهرباء.

وبحسب الأمم المتحدة فإن المذكرة ستعزز من قدرة مديرية التدريب والتنمية في وزارة النفط في إجراء الاستطلاعات في سوق العمل والتدريب وتقييم الاحتياجات وتصميم البرامج التدريبية لتستجيب للطلب المتزايد على الأيدي العاملة المؤهلة في قطاع النفط والغاز.

وستضفي الشراكة أيضًا الطابع الرسمي على الحوار بين الوزارة والقطاع الخاص فيما يتعلق برفع مستوى المهارات ومعايير العمل وإدارة الموارد البشرية.

وقال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق بيتر باتشيلور في بيان رسمي: إن المذكرة ستعمل أيضا على تأهيل وزارة النفط والقطاع الخاص لخلق المزيد من فرص العمل وتحسينها بما في ذلك فرص للشباب والنساء استجابةً للنمو السريع في سوق العمل.

ونقل البيان عن إقدام هاشم المدير العام لمديرية التدريب والتنمية في وزارة النفط قوله "تكمل إستراتيجية الموارد البشرية التي نطورها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإستراتيجية الوطنية للطاقة التي تعدها الحكومة لضمان التوسع المستمر والإنتاجية العالية في قطاع النفط والغاز".

وأضاف "نأمل أن تنضم وكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لهذه الشراكة لتوفير الخبرات اللازمة لموظفي الوزارة وعامليها في قطاع النفط والغاز".

وجاء في البيان أن "لجنة برئاسة وزارة النفط (عبد الكريم لعيبي) ستقوم بتنسيق العمل بموجب هذا الاتفاق بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاستشارية لرئيس الوزراء وستضم اللجنة شركات نفط محلية ودولية وممثلين عن النقابات المهنيّة".

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة تطوير عالمية تابعة للأمم المتحدة تعمل في ١٦٦ دولة وتساعد المؤسسات في تطوير حلولها لمواجهة تحديات التنمية المحلية والعالمية وتعمل على تطوير القدرات المحلية التي تعتمد على موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء.

إلى ذلك قال مدير توزيع المشتقات النفطية في بغداد علي الموسوي: في حال عدم إنشاء مصاف ضخمة في العراق فإن عملية استيراد المشتقات النفطية من الخارج ستستمر لسد حاجة البلد منها.

وأضاف الموسوي لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء) : إن تحقيق الاكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية كالبنزين وزيت الغاز في العراق تتطلب إنشاء مصاف ضخمة في محافظات القطر كافة نتيجة زيادة الحاجة المحلية للمشتقات النفطية عمّا كان عليه في السابق.

وتابع : إن العراق في حال عدم استطاعته بناء مصاف عملاقة في البلاد فإن عملية استيراد المشتقات النفطية من الخارج ستستمر بالرغم من ما يمتلكه العراق من ثروة نفطية كبيرة.

وأكد أن وزارة النفط وضعت دراسات وخططا لإنشاء خمسة مصاف نفطية موزعةً في بعض المحافظات داعياً إلى الإسراع في تشييدها لكي يعود العراق إلى ما كان كبلد مصدر للمشتقات قبل أن يكون محققاً الاكتفاء الذاتي منها.

وفي وقت سابق، توقع عضو لجنة الطاقة والنفط النائب بايزيد حسن أن العراق سيتمكن من تصدير منتوجاته النفطية إلى الخارج بعد خمس سنوات من الآن على ضوء خطة وزارة النفط.

وقال حسن في تصريح سابق (للوكالة الإخبارية للأنباء): السنوات الخمسة القادمة سيصل العراق فيها إلى الاكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية بل وسيقوم بتصدير الفائض منها إلى الخارج في حال بناء المصافي المزمع إنشاءها في بعض المحافظات .

خبير عقاري: إنشاء المجمَّعات السكنيّة يساعد على خفض أسعار العقارات

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

قال الخبير العقاري إسماعيل عبد الحسين أن عملية إنشاء المجمعات السكنية وتوزيعها بأسعار مدعومة إلى المواطنين ستحد من ظاهرة زيادة أسعار العقارات في العراق.

وقال عبد الحسين لـ (الوكالة الإخبارية للأنباء) : إن ما يقف وراء ارتفاع أسعار العقارات في العراق هو زيادة الطلب عليها، وزيادة دخل الفرد في الآونة الأخيرة، إضافة إلى وجود عجز عقاري بما يقارب مليوني وحدة سكنية، مما أدى إلى زيادة أسعار العقارات .

وأكد عبد الحسين على ضرورة بناء مجمعات سكنية من قبل الحكومة في عموم البلاد، بشرط أن يتم توزيعها بأسعار مدعومة من الدولة لكي يستطيع المواطن البسيط شراءها في سبيل الحد من الزيادة المستمرة بأسعار العقارات .

وبين أن ذلك يأتي من خلال تشجيع عملية الاستثمار مع شركات أجنبية عالمية متخصصة وتجاوز الروتين والفساد المالي والإداري لتسهيل مهام هذه الشركات لبناء مجمعات سكنية متكاملة خارج المدن المحلية.

وأوضح أن الزيادة المستمرة لأسعار العقارات في الآونة الأخيرة يعطي مؤشراً سلبياً للعاملين في موضوع التطوير لبناء وإعمار البلد، مؤكداً أن العراق يواجه أرقاما خيالية في أسعار العقارات حيث وصل سعر المتر المربع الواحد في المناطق التي تمتلك خدمات كالكرادة والمنصور إلى (٦٠٠٠) دولار، وهذا ما يدل على وجود إخفاقات كبيرة في عملية إعمار البلد وحل أزمة السكن في العراق. و أكد المحلل الاقتصادي قيس الملا في وقت سابق على ضرورة توزيع القروض الميسرة للمواطنين في سبيل حل أزمة السكن في العراق، مشيراً في الوقت ذاته إلى: أن بناء الوحدات السكنية ليس حلاً كافياً لهذه الأزمة.

وقال الملا في تصريح سابق(للوكالة الإخبارية للأنباء): يجب أن يكون هناك دور أساسي للمصرف العقاري في عملية توزيع القروض الميسرة للمواطنين من اجل بناء وحدات سكنية لهم، مؤكداً إنها ستحل أزمة السكن في العراق وليس الحل بناء المجمعات السكنية.

متخصصون: السوق المحليّة تشهد رواجا لظاهرة الإغراق السلعي

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

شهدت السوق المحلية ومنذ عام ٢٠٠٣ ظاهرة استيراد مختلف السلع والبضائع ومن نوعيات ومناشئ مختلفة دون النظر إلى جودتها ومتانتها.

وعزا عدد من المختصين بالسوق المحلية هذا الإفراط في الاستيراد إلى حاجة السوق إلى الكثير من السلع والبضائع التي كانت محرمة عليه خلال العقود الثلاثة الماضية بسبب السياسة الاقتصادية المفروضة في تلك الفترة دون النظر إلى نوعية ومتانة ما يتم استيراده وتأثيره المباشر وغير المباشر على المستهلك العراقي والذي بدوره أصبح يختار ما يناسبه بعد أن تعود على المفروض عليه طيلة الفترات الماضية .

وأوضحوا بحسب تقرير نشرته وكالة الصحافة المستقلة (أيبا) : إن بعض دول الجوار وخاصة إيران بدأت ومنذ سقوط النظام السابق بإغراق السوق العراقية بمختلف السلع والبضائع والتي صنف الكثير منها على أنها رديئة وفاقدة للمتانة وأقبل المستهلك العراقي عليها لانخفاض سعرها قياساً للمنتجات الأخرى ذات النوعيات والماركات الجيدة.

واعتبروا إن المستهلك العراقي بدأ باختيار ما يناسبه وفق النظرة الجديدة التي ترسخت لديه والقائمة على اختيار الأفضل والابتعاد عن السلع الرديئة التي لا تتناسب مع واقعه الجديد.

وأكد عدد من الخبراء على ضرورة الالتفات وبصورة جدية لحماية المنتج المحلي بعدما أخذ يستعيد عافيته خلال الفترة الماضية ورجع لمنافسته الكثير من المنتجات التي تملأ السوق العراقية .

وقال الخبير الاقتصادي في جمعية الاقتصاديين ورجال الأعمال عادل البيضاني أن التصدي لسياسة الإغراق التي يتعرض لها المنتج المحلي من سيل السلع المخالفة للمواصفات والشروط النوعية أصبح من ضرورات المرحلة الراهنة وعلى الجهات الحكومية ذات العلاقة أن تكون في صدارة هذا التوجه جنبا إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية .

وأضاف أن ذلك يسير جنبا إلى جنب مع الشعور بالمسؤولية المشتركة لبناء عراق جديد في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وتفعيل أداء القطاعات والجهات المعنية، لحماية المنتج المحلي والمستهلك من ظاهرة إغراق الأسواق بالسلع الرديئة والمخالفة لشروط السلامة ومواصفات الجودة العالمية، فضلا عن تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والصحية لتلك الظاهرة التي انعكست سلبا على مستوى أداء قطاعات العمل والإنتاج العامة والخاصة إضافة إلى تأثيرها السلبي على برامج التنمية ومواكبة التطورات العالمية.

وأشار إلى أن تسليط الضوء على واقع السوق العراقي في ظل تراجع مستوى الإنتاج المحلي يدعو إلى تقصي السبل الكفيلة والتي من شأنها حماية القطاعات الاقتصادية من تلك الظاهرة وإعطاء القطاع الخاص الدعم المناسب ليتمكن من الإسهام في مواجهة تلك التحديات وإيجاد الأطر التشريعية والقانونية للنهوض بالاقتصاد الوطني وحماية المنتج المحلي وتحقيق منافسة عادلة بما يعزز آليات اقتصاد السوق.

وتابع أن تطوير آليات العمل بما يعزز التنمية المستدامة من خلال المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الظواهر السلبية الناجمة عن تراجع مستويات الصناعة المحلية ومنها البطالة وتنظيم عمليات الاستيراد وتطبيق التعريفة الكمركية بنحو ينسجم مع مستوى الناتج المحلي وعلى وفق متطلبات منظمة التجارة العالمية ومعاييرها.

وتحتاج الصناعة المحلية من أجل أن تأخذ دورها المؤثر في السوق التشجيع ولفترة محدودة لكي تقف على قدميها وذلك من خلال التأهيل والاستثمار وتقديم مختلف أنواع الخدمات الأساسية وحمايتها من المنافسة غير المتكافئة وغير العادلة لحين بلوغها المستوى المعقول من التطور والمنافسة ولكي يصار عندها إلى تخفيف ومن ثم إلغاء وسائل الحماية والدعم.

منتجات من مختلف المناشئ

وقالت عضو مجلس النواب عن القائمة العراقية ناهدة الدايني: إن الصناعة العراقية بحاجة إلى دعم مستمر من الحكومة لأجل أن ترجع إلى مكانتها الطبيعية وترجع المنتجات العراقية إلى مكانتها المتميزة محلياً عبر استرداد المستهلك العراقي لنظرته المتميزة لهذه الصناعة وتفضيلها على الكثير من المنتجات الأجنبية .

وأضافت الدايني: إن إغراق السوق العراقية بمنتجات رديئة، الغاية منه صرف نظر الحكومة والمستهلك عن دعم الصناعات المحلية والاعتماد على ما يتم استيراده بأسعار مناسبة بدلاً من صرف الأموال الطائلة لإعادة تأهيل المصانع والمعامل المتوقفة .

وشاركها الرأي عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب محما خليل الذي طالب بضرورة أن تسعى الحكومة إلى زيادة نفقاتها على تأهيل المتوقف من مصانع ومعامل محلية من أجل إيقاف أو التقليل من دخول البضائع والمنتجات إلى السوق العراقية والتي تصنف الكثير منها بأنها رديئة ولا تخدم المستهلك العراقي .

وأضاف خليل إن ما يسهم في دخول المنتجات إلى السوق العراقية هو التسهيلات غير القانونية عند المنافذ الحدودية والتي أدت إلى تخريب الاقتصاد العراقي والقضاء على المنتجات المحلية تماما .

وبدأت السلطات المحلية في إقليم كردستان باتخاذ إجراءات صارمة للحد من دخول البضائع والمنتجات الرديئة والقادمة من بعض الدول وخاصة إيران لما لها من تأثير سلبي على المستهلك وحركة السوق التي تشهد تطوراً متصاعداً.

وأخذت هذه الإجراءات شكلاً جديداً بفرض غرامات مالية على التجار الذين يستوردون هذه البضائع والمنتجات.

افتتاح معرض بغداد الدولي للإعمار والبناء بمشاركة ٢١٠ شركة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

افتتح في بغداد أمس الاثنين معرض بغداد الدولي للإعمار والبناء بمشاركة عدد من الشركات المحلية والعربية والأجنبية المتخصصة بشؤون الإعمار وأعلن مدير عام الشركة العامة للمعارض في وزارة التجارة صادق سلطان عن افتتاح معرض بغداد الدولي للإعمار والبناء باشراف وزارة الإعمار والإسكان بالتعاون مع محافظة بغداد.

وقال سلطان لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) : إن معرض بغداد الدولي للبناء والإعمار الذي افتتح في معرض بغداد الدولي شاركت فيه الوزارات ذات العلاقة في مجال الإعمار والبناء

وبواقع ٢١٠ شركات تمثل جنسيات عدة من لبنان وسوريا والهند وإيطاليا وماليزيا وبريطانيا والإمارات وتركيا وإيران".

وأضاف سلطان أن "المعرض سيستمر أربعة أيام، وسيشهد توقيع عدد من الاتفاقيات المهمة في مجال الإعمار والبناء بين الشركات العالمية وبين الوزارات، وكذلك فيما بين الشركات العالمية والمحلية لتطوير مشاريع الإعمار والبناء في العاصمة بغداد".

ويعاني العراق بنية تحتية متهالكة نتيجة سنوات طويلة من الحصار والحروب، لكن جهوده في جذب رؤوس الأموال والمستثمرين إلى العراق تصطدم أحيانا بالأوضاع الأمنية التي تشهد تقلبات فضلا عن الفساد.

وينتقد اقتصاديون أداء الحكومة في معالجة أزمة السكن، بسبب عدم امتلاكها إستراتيجية واضحة لحل الأزمة بشكل نهائي، بالرغم من أن الحكومة استطاعت أن تجذب أكثر من ٣٠٠ شركة أجنبية متخصصة لبناء الوحدات السكنية في مسعى للتخفيف من الأزمة.

مصادر: قرب العمل بنظام السلّة الغذائيّة الواحدة

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

كشفت اللجنة الاقتصادية النيابية عن قرب العمل بنظام السلة الغذائية الواحدة في توزيع مفردات البطاقة التموينية. وقال رئيس اللجنة أحمد العلواني لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز): إن وزارة التجارة واللجنة الاقتصادية اتفقتا على بدء العمل بنظام السلة الواحدة في توزيع مفردات البطاقة التموينية لتسهيل إيصالها إلى جميع المواطنين المشمولين بها .

مواد غذائية (أرشيف)

وأضاف أن "العمل بهذا النظام سيبدأ بداية العام المقبل وستتوضح آلياته بعد عودة وزير التجارة من زيارته مع الوفد الحكومي إلى واشنطن".

وتابع أن" اللجنة الاقتصادية ستناقش مع وزير التجارة الأسبوع المقبل موازنة الوزارة ومدى قدرتها على استيعاب احتياجات العراقيين من مفردات البطاقة التموينية".

ويعود نظام توزيع مفردات المواد الغذائية بحسب البطاقة التموينية على المواطنين العراقيين إلى العام ١٩٩٠، بعد صدور القرار رقم ٦٦١ في ٦ آب/أغسطس من قبل مجلس الأمن الدولي، الذي قضى بفرض عقوبات اقتصادية ضد العراق، فيما يشير محللون إلى أن العراق اعتمد توزيع المواد الغذائية على المواطنين بشكل شهري في عام ١٩٤٢.

وشهدت غالبية المدن العراقية تظاهرات احتجاجية في ٢٥ شباط/فبراير الماضي، للمطالبة بتحسين مفردات البطاقة التموينية، من ضمن المطالب الأخرى الداعية لتحسين واقعهم المعيشي ونوعية الخدمات المقدمة للمواطنين.